

طلب ابن عمه المراهق ضمه اليه هل يجاب الى ذلك لا **اجاب** ان
ادعي المراهق المذكور البلوغ دفع اليه قال في المنهاج للعقيلي وان
لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانة في سواه من العصبة او في
الاقرب فالاقرب غير ان الاقرب لا يدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة
والثان خاتبة وغيرهما وانما قيد بالبلوغ لان الصغير
لا حق له في الحضانة لا نظام باب الولاية كما في شرح المجمع
لا يملك وليه وليس هو من اهل الولاية كما صرح به في الاشباه
والنظائر والله اعلم **سئل** في محضنة لها ام وام اب واب
موسر هل يفرض لام الام اجرة الحضانة ولو طلبت ام الاب
مجانا ام لا **اجاب** ام الام احق في باب الحضانة من ام الاب
كما صرحوا به فاطمة واما اولويتها به وان طلبت ام الاب مجانا
فالمعهوم من كلام الخاتبة والخلاصة والظاهر بده والبرائة
وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه مع يسار الاب ام الام اولى
منها به التفتيش وهم الدفع الى العمة مجانا يكون الاب محسرا
فمعه منه عدم الدفع اليها اذا كان موسرا وقد ذكر في البحر
ان العمة ليست بقيد بل المراد بها كل من كان له حق الحضانة
في الجملة وقد تقرر ان مفهوم النصايف حجة يعمل به فخلو عما
تقلله اولوية ام الام على ام الاب حيث لم يطلب من اداة على
اجرة المثل والله اعلم **سئل** في بنت مملوكة طلبت اجرة الحضانة
ولدها مع بقا وعدتها هل تحقق اجرة الحضانة مادامت في عدة
الاب ام لا **اجاب** لا تحقق اجرة بسبب حضانة ولدها ما
دامت في العدة والله اعلم **سئل** في بكر بلغت مبلغ النسا
واختارت ان تكون عند اخيه لا مهارة وعما هل لها ذلك
وان ابت الهات حيث لم يكن فاسقا تخشى عليها عنده **اجاب**
لها ذلك في الثان خاتبة عن الذخيرة في البكر اذا بلغت الاوليا

ضمها

ضمها وان لم يخف عليها الفاساد اذا كانت حديثة السن فليق
وقد انصهر الى ذلك اختياره والله اعلم **سئل** في صغيرتي لهما
الاجرة ام ام عاجزة عن حضانتها وام اب فادرة عليها هل
يدفعان لام الاب الغارقة لا لام الام عاجزة ولا لخالتهما وان
كن قادرات **اجاب** من شروط الحضانة القدرة على الحضانة
فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقلة امينة فادرة وام الاب
مقدمة على الخالات والله اعلم **باب النفقة** **سئل**
في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي
ففرض لها القاضي على الغائب برسم نفقتها وكسوتها عن كل يوم
قد راسي واذن لها القاضي الا استدانة لتخرج به لعل على
الزوج وقد استدانته ذلك وانفقته بنفقة الرجوع المذكور
على الزوج المزبور فهل ان قال الزوج او وكيله انها تستدين
وقالت هي استدنت يكون القول قولها في الاستدانة
والاتفاق **اجاب** حيث فرض القاضي لها النفقة قلها الرجوع
بها عليه للمضي من المدة سواء استدانته او لم تستدين لانها
واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الاقارب لكن اذا قدر
سقوطها مثلا بالموت او دعت الاستدانة والمطالبة
بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج الى بينة فان مجرد
الامور بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لا بد من الاستدانة
حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد
الامور يكفي لعدم السقوط وانما قللت بالموت لان الطلاق
باقامة فيه خلاص قال في البحر والذي يتعين المصير اليه
على كل مقت وقاض اعتماده عدم السقوط لما في ضده من الاضرار
بالنساء وجهه فليقتضها البينة فيما قدرناه انها تدعي امرا
عارض وهو الاستدانة والزواج ينكره وهذا ظاهر ومخرج

مطلب
اذا فرض القاضي لها النفقة